

الفصل الأول

تاريخ المال

«إنَّ القلة ممن لديهم فهم عميق لنظام (المال) إما أن يكونوا منتفعين جدًّا من أرباحه أو معتمدين على امتيازاته، وفي الحالتين لا توجد أي معارضة لهذا النظام من قبل هذه الفئة».

روتشيلد براذرز

لندن (1733م-1855م).

«عندما نحرر أنت أو أنا (شيكًا) يجب أن يكون لدينا رصيد كافٍ في حسابنا لتغطيته، في حين أنَّ الاحتياطي الفيدرالي يكتب (شيكًا) من دون وجود أي ودیعة مصرفية تغطيه، فعندما يكتب الاحتياطي الفيدرالي (شيكًا)، فإنه يُخرج مألًا من العدم».

من وضعها ببساطة، المصرف الاحتياطي الفيدرالي في بوسطن (1984م).

«لا حدود نظرية تحول دون توسيع المصرف المركزي ميزانيته العمومية من الناحية النظرية».

دينيس لوكهارت

رئيس مجلس إدارة المصرف الاحتياطي الفيدرالي

(Federal Reserve Bank) في أتلاتنا (2012م).

«إن التضخم أكثر خطورةً من استثمارات المضاربة، وبعض البلدان يبدو أنها تمرُّ بظروف استثنائية عندما تحاول خلق التضخم، وستندم على ذلك».

بول فولكر.

«كان القول المأثور القديم: «الأرقام لا تكذب»، لكن القول الملائم لعصرنا هذا يجب أن يكون «الكاذبون يصنعون الأرقام»، ومن واجبنا بوصفنا إحصائيين ميدانيين أن نمنع الكاذب من اللجوء إلى الأرقام، بتعبير آخر أن نحرمه من تحريف الحقيقة لمصلحة نظرية تخدم مصالحه».

كارول د. رايت

إحصائي عمل على اتفاقية مفاوضي مكاتب

إحصاءات العمل (1889).

* * *

مقدمة

على الرغم من اهتمامنا بشؤون المال اليومية وعمل معظمنا المضمي من أجله، فإننا نحتاج إلى التوقف قليلاً للتفكير في حقيقة المال بصورة واقعية، وماذا يعني في عالم اليوم. لا شك أن الكثيرين ومنهم أولئك العاملون في الحقل المالي لا يدركون غالباً المفهوم الدقيق للمال، وحقيقة أن المال يأتي من العدم وبصورة ائتمانية يصعب فهمها؛ ذلك لأن هذا السر الصغير والخطير لا يُعلم في معظم المدارس الاقتصادية، ولا تدركه سوى مجموعة صغيرة على نطاق ضيق من المُطلعين الماليين، وهذا ليس بالضرورة أمراً سلبياً بحسب هنري فورد (Henry Ford) صانع السيارات الشهير، فقد تندلع ثورة قبل حلول الفجر إن أدرك الناس جزءاً يسيراً من آلية عمل نظامنا المالي الحالي.

* * *

1. ما هو أصل المال؟

لم يكن هناك من وجود للمال بصيغته التي نعرفها الآن منذ عشرة آلاف سنة، ولم يكن هناك من حاجة إلى نظام تجاري بالنسبة إلى مجتمع بسيط يقتصر استهلاكه على بضعة أنواع من الطعام والمواد الضرورية، وعندما بدأ المجتمع بالتطور نشأ الطلب على نظام تجاري أكثر تعقيداً، ونتج من هذا الطلب نظام من المقايضة والتبادل وحتى الائتمان، وأضحى استخدام المنتجات المرغوب فيها ذات القيمة المستقرة نسبياً مثل الماشية واللحوم المجففة أكثر انتشاراً بوصفه وسيلة للدفع.

لا تزال المقايضة أبسط نظام تجاري، وهو نظام يعود إلى الواجهة في زمن الأزمات؛ مثلاً: كانت السجائر وسيلة مستخدمة بكثرة للمقايضة في القارة الأوروبية المدمرة في الحرب العالمية الثانية وحتى نهايتها، وقامت السجائر مقام المال اقتصادياً⁽¹⁾، وظهرت المقايضة في غضون (24) ساعة في الأرجنتين عام (2001م) عندما انهيار النظام المالي الوطني ورفضت القوى الأجنبية إقراض البلاد مزيداً من المال، ومؤخراً في عام (2013م) سلمت إيران النفط إلى الصين والهند مقابل الذهب⁽²⁾.

(1) وُصِفَ هذا الأمر بصورة واسعة من قبل ر. أ. رادفورد في (المنظمة الاقتصادية لمعسكر أسرى

الحرب)، إيكونوميكا (Economica)، العام 12، العدد 48، 1945، p. 189-201.

(2) <http://www.bbc.co.uk/news/business-17203132>

لقد اضطرت إيران إلى اللجوء للمقايضة بسبب المقاطعة الاقتصادية المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وحجبت هذه المقاطعة إيران عن نظام المدفوعات الدولية سويفت⁽¹⁾ (SWIFT) من (2012م) إلى (2013م)، وحرمتها الدفع بالأسلوب الدولي المعتمد.

وللمقايضة عيوب كثيرة، إذ لا حاجة مستمرة إلى بعض المنتجات، ولا تتمتع بعض السلع باستقرار في قيمتها بخاصة إذا كانت قابلةً للتلف.

استخدمت حجارة الراي (Rai) الكبيرة بوصفها وسائل للتبادل (مال) قبل قرابة (600) عام في جزيرة ياب؛ وهي ولاية من ولايات ميكرونيسيا المتحدة، وقد بلغ أكبر قطر لحجر راي نحو ثلاثة أمتار وبوزن (4,000) كيلو غرام، وتعدُّ تلك الحجارة نادرةً وتُحضر من جزر بالاو التي تبعد (400) كيلومتر تقريباً، فضلاً عن أن نقلها إلى ياب لا يخلو من خطورة، وهذه الأخطار موجودة حتى يومنا هذا؛ تم التعامل بهذه الحجارة بوصفها صورة من صور المقايضة، وانتشرت مواد أخرى للمقايضة؛ مثل المحار في الصين والحبوب في بلاد ما بين النهرين وبابل ومصر.

(1) خدمة إرسال الحوالات واستقبالها عن طريق نظام سويفت، وهو النظام المركزي العالمي لتنفيذ الحوالات المالية المتبادلة بين المصارف العالمية إلكترونياً، وذلك باعتماد مقاييس دولية وبوساطة رمز محدد لكل مصرف. (المترجم).

2. كيف أصبح الذهب مالا؟

من الواضح أنه بإمكان بعض السلع أن تكون بمثابة المال، على أن تتوافر فيها بعض الخصائص؛ مثل: أن تكون قابلة للقسمة بسهولة، وقابلة للحمل، وغير قابلة للتلف، وأن تتميز بندرتها، لكن إذا رغب المرء في أن يتبادلها ويحسبها ويحفظها - الوظائف الثلاث الأساسية في أي مجتمع فاعل - فسيكون للمال في هذه الحالة الغلبة الواضحة على السلع الثمينة المنافسة.

منذ العام (700) قبل الميلاد والناس من الثقافات جميعها تقريباً - المايا والإنكا والمصريون والإغريق والرومان والبيزنطيون والعثمانيون والعرب - ينظرون إلى الذهب والفضة على أنهما وسيلتان قيمتان للمقايضة. وشكل هذان المعدنان الثمينان أساس النظم النقدية في أنحاء الأرض جميعها وآلاف السنين؛ بفضل خصائصهما الفريدة وندرتهما وجاذبيتهما، وهما معدنان مرغوب فيهما جداً ربما بسبب لمعانهما أو وزنهما (يوزن الذهب ضعفي وزن الرصاص) والناس في أصقاع الأرض كافة يشعرون بانجذاب نحو الذهب والفضة، فضلاً عن استحالة نسخهما، وإذا ما ألقينا نظرةً على عناصر الجدول الدوري جميعها، فإنّ الذهب والفضة هما العنصران الأكثر ملاءمة بوصفهما وسيلةً للدفع.

وهكذا أصبحت المعادن الثمينة حافظةً مثاليةً للقيمة، ويمكن إيجاد الدليل على أن الذهب دار في فلك قيمته ذاتها تقريباً التي

كانت له قبل (2000) سنة. في متحف لندن، تُعرض عملة ذهبية من العصر الروماني، تزن (8) غرامات من عيار (22) قيراط ذهبي (90% ذهب)، وتبعًا للتفاصيل المطبوعة بجانبها فإنَّ قطعةً ذهبيةً واحدة منها كانت تشتري نحو (400) لتر من العصير الرخيص في ذلك الزمن، وإذا ما قارنًا ذلك بأسعار عام (2011م)، فإنَّ ثمانية غرامات من عيار (22) قيراط تساوي تقريبًا (400) يورو، وعليه لا يزال بالإمكان شراء (400) لتر من العصير الرخيص المتوافر في المتاجر الفرنسية بمعدل يورو للتر الواحد، وهذا يوضح لماذا يبقى الطلب على الذهب والفضة دائمًا عبر التاريخ.

3. متى خرجت النقود المعدنية إلى حيز الوجود؟

قد يرجع سك أول نقد معدني إلى الصين، وفي الوقت ذاته تقريبًا ظهرت النقود المعدنية في الغرب والهند، وقد سُكَّت القطع النقدية الصينية باستخدام مختلف المعادن بما في ذلك النحاس والبرونز، وخضعت صناعة العملة لرقابة صارمة من قبل الحكومة لضمان انتظامها، لكن صناعة الصينيين لعملتهم من معادن خسيصة جعلها تفتقر إلى قيمة حقيقية⁽¹⁾، ولهذا السبب نجد ثقبًا في وسطها لكي يتمكن المرء من نقل عدد كبير منها في سلسلة؛ وبالرغم من انخفاض تكاليف إنتاج المال الصيني فإنَّ عيبها الرئيس كان في سهولة نسخها.

(1) تُقدَّر القيمة الحقيقية للعملة بقيمة المعدن المصنوعة منه. <http://www.investorwords.com/2587/intrinsic-value.html>

ظهرت أول قطع نقدية غربية في ليديا التي تقع اليوم غربي تركيا، وذلك قرابة عام (650) قبل الميلاد، وقد صُنعت من الإلكترولوم (مزيج من الذهب والفضة)، وبفضل ابتكار العيار أصبح بالإمكان الحصول على ذهب وفضة نقيين، وعليه فقد استُبدلت القطع النقدية ببدائل من ذهب أو فضة، حيث استخدمت الفضة للعملات المعدنية ذات القيمة الاسمية⁽¹⁾ الأقل؛ كون الذهب أكثر ندرةً من الفضة بقرابة (15) مرّة.

وقد بنى القادة التاريخيون جميعهم؛ مثل الإسكندر الأكبر ويوليوس قيصر والإمبراطور أوغسطس نظامًا ماليًا يقوم على أساس الذهب، فالحفاظ على قيمة العملة هو مفتاح المحافظة على السلطة، وقد تم إرضاء الجنود بدفع أجورهم بعملات ذهبية أو فضية وعلى نحو منتظم؛ وكلما كان يصار إلى تقويض قيمة العملة كانت الإمبراطورية تتعرض لضغوط، حتى إنَّ هناك مؤشرات قوية تعزو سقوط الإمبراطورية الرومانية إلى انهيار عملتها، فقد أعقب زوال أهم موارد الدخل انخفاض العملة الرومانية بصورة ملحوظة، وذلك في الحقبة الممتدة ما بين (238) إلى (274) م، نظرًا إلى تقليل المحتوى الفضي في العملة⁽²⁾، ولم يكن من قبيل المصادفة أن تبع ذلك حدوث أزمة اقتصادية⁽³⁾.

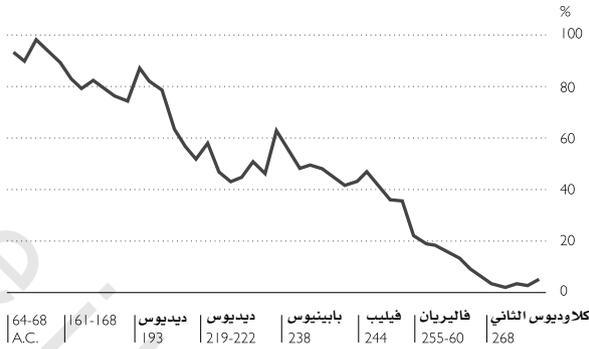
(1) يُقصد بالقيمة الاسمية مقدار المال الذي يشير إليه الرقم المطبوع على القطعة النقدية.

(2) <http://www.tulane.edu/~august/handouts/601cprn.htm>

(3) أزمة القرن الثالث (234-284م)، [http://en.wikipedia.org/wiki/Decline-of-the-](http://en.wikipedia.org/wiki/Decline-of-the-Roman-Empire)

<http://en.wikipedia.org/wiki/Crisis-of-the-Third-Century>.

الدرهم الروماني ذو المحتوى الفضي



المصدر: زيروهيديج / جامعة تولين (2010م).

4. لمحة تاريخية مختصرة عن النقد الذهبي

إثر سقوط الإمبراطورية الرومانية لجأت أوروبا الغربية إلى اقتصاد منظم محلياً، وعادت المقايضة مرّة أخرى إلى الواجهة⁽¹⁾.

استخدمت في العصور الوسطى عملة بيزنطية ذهبية تدعى صولدوس (Solidus) أو بيزنط (bezant)، وتم التعامل بهذه العملة على نطاق واسع في أنحاء أوروبا ودول المتوسط جميعها، وعلى الأرجح كانت البيزنط أنجح عملة للتداول في التاريخ، وقد انتشرت هذه القطع النقدية في الأعوام الممتدة من (491م) وحتى (1453م)، وكانت هذه

(1) ب. بارليت، كيف قضت الحكومة المبدّرة على روما القديمة، في: مجلة كاتو (The Cato

Journal)، السنة 14، عدد 2، 1994م.

العملة مقبولة ومستحسنة بوصفها مألًا وواسعة الانتشار من إنجلترا وصولًا إلى الصين⁽¹⁾؛ وفي عام (1252م) سُكَّت قطع نقدية ذهبية في جنوة وفلورنسا لأول مرة في خمس مئة سنة تقريبًا، وسُمِّيت تلك العملة بالفلورين (florin) الذي كان مقدمة للفيلدر الهولندي أو الخولدة (Dutch guilder) الذي استخدم على نطاق واسع (1999م)⁽²⁾. وبعدها بوقت قصير أصدرت فينيسيا الدوكاتية (the ducat) التي كان لها حجم ووزن الفلورين.

وفي نهاية القرن الثالث عشر تقريبًا ومع توسع نفوذها توسَّعًا متسارعًا، استخدمت دول المدينة الإيطالية جميعها عملات ذهبية لتسهيل توسعها التجاري، وإسقاط احتكار الملوك لإصدار النقود، وفي مدة زمنية قصيرة انتشرت هذه القطع النقدية الذهبية في أنحاء أوروبا الغربية جميعها، وأسست لنظام نقدي يرتكز على الذهب، وفي عام (1275م) أصبح سعر القطعة الذهبية الواحدة ثمانية قطع فضية من الوزن ذاته.

عقب انهيار الإمبراطورية البيزنطية وانتشار وباء الطاعون الدبلي وسلسلة الانهيارات المالية التي عصفت بأوروبا، استبدل دور

(1) أنتوني ساتون، الحرب على الذهب.

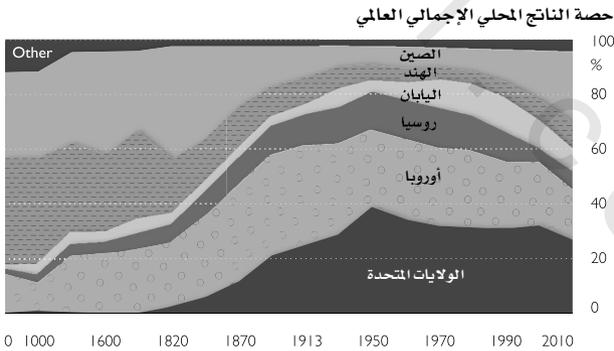
(2) آر. كول، خزينة القرن الثالث عشر من الفلورين الذهبي من ميناء عكا في العصور الوسطى في

مجلة نيوميماتيك كرونكل م2006، 166 (The Numismatic Chronicle).

البيزنط بوصفه عملة مالية بقطع نقدية فضية في عدد من البلدان الأوروبية وذلك من عام (1550م) وحتى أوائل القرن السابع عشر، وتلا ذلك ارتفاع ملحوظ في الأسعار العامة، ودفع اكتشاف مخزونات كبيرة من الفضة في أمريكا اللاتينية في القرن السادس عشر إلى تطوير معيار فضة عالمي، استمر قرابة (400) عام، وبما أن قيمة الفضة أقل من الذهب فقد كانت أسهل استعمالاً لشراء الحاجات اليومية؛ وقد اعتمد معيار الفضة من قبل الولايات المتحدة في عام (1785م).

وشهدت الحقبة الممتدة ما بين (1750م) و(1870م) كثيراً من الحروب في القارة الأوروبية، واتجهت كميات كبيرة من الفضة شرقاً، ما سبب اختفاء عدد من معايير الفضة مع الزمن.

التاريخ الاقتصادي للصين والقوى الرئيسة الأخرى



المصدر: جامعة جرونينجن.

5. ما مزايا معيار الذهب؟

بمعيار الذهب: توازي كل وحدة مالية (مئة يورو مثلاً) كمية معينة من الذهب (فلنقل غرامين)، وتكون قيمة العملة مدعومةً بسبائك الذهب المخزّنة في قبو الحكومة أو المصرف المركزي.

لمعيار الذهب كثير من المزايا، والميزة الأهم إجبار الحكومات على الانضباط في سياستها المالية؛ لأنها لن تكون قادرةً على تشغيل المطبعة لتمويل العجز في الميزانية.

يوفّر الذهب الأمان النقدي، وهو السلاح الأهم في مواجهة انخفاض قيمة المال، ويؤمن معيار الذهب الحرية الاقتصادية للمواطنين، طالما أنّ أموالهم قابلة للتحويل إلى ذهب متى أرادوا، وهذا هو سبب أهمية الذهب بوصفه ذا قيمة ثابتة على مستوى العالم؛ ويتيح معيار الذهب⁽¹⁾ للمواطنين التحرر من سلطة الجهات المالية على خلاف الحال اليوم، ولا يسمح بحدوث تراكم غير منضبط للائتمان والدّين، وهو السبب الحقيقي لأزمة الائتمان الحالية.

وبسبب النقص المتزايد في الفضة، اعتمدت المملكة المتحدة وعدد من البلدان الأخرى معيار الذهب في عام (1816م)، وسرعان ما

(1) معيار الذهب: <http://economics.about.com/cs/money/a/gold-standard.htm>.

التحقت بها كندا (1853م) والولايات المتحدة (1873م) وألمانيا حيث أُصدر المارك الذهبي الجديد في عام (1872م).

وازدادت شعبية معيار الذهب بصورة متزايدة في القرن التاسع عشر، واستقرت الأسعار لمدة طويلة من الزمن بفضل التأثير الانضباطي المالي الذي يوفره معيار الذهب و/أو الفضة؛ فعلى سبيل المثال لم تشهد إنجلترا أي تضخم خلال مئتي عام تقريباً حتى إنهاء التعامل بمعيار الذهب عام (1914م).

يصبح شن الحروب أصعب عندما لا يكون طبع النقود خياراً متاحاً بسهولة⁽¹⁾، وقد شهدت الحقبة الممتدة من (1850م) إلى (1914م) ازدهاراً اقتصادياً في أوروبا - عندما كانت معظم الدول الأوروبية تعتمد معيار الذهب - ولم تحصل في تلك الحقبة أي حروب كبيرة؛ وبقيت قيمة الدولار مستقرة طيلة مدة اعتماد الولايات المتحدة معيار الذهب.

6. لماذا تم التخلي عن معيار الذهب؟

يضع معيار الذهب حدًا لتأثير السياسيين والمصرفيين في الاقتصاد؛ لأنهم يفقدون قدرتهم في التأثير في أسعار صرف العملة،

(1) غالبًا ما تموّل الحروب بالنقد الورقي، ولهذا السبب تقع الأنظمة المالية للبلدان المتحاربة تحت الضغط، وهذا ما كانت الحال عليه في الحرب العالمية الأولى وحروب فيتنام والعراق وأفغانستان.

علاوة على أن طباعة المال لتزويد الشركات بقروض ميسرة لدفع عجلة الاقتصاد كما هو الإجراء النقدي السائد في أيامنا هذه، لا تكون ممكنة، زد على ذلك أن معيار الذهب لا ينهار أو يتفكك من تلقاء نفسه، لكن عندما يحدث عجز تجاري كبير فإن احتياطيات الذهب تنضب بسرعة كبيرة، وعندما تحصل هذه التدفقات الكبيرة فلن تتمكن البلدان من إبقاء عملتها قابلة للاستبدال بالذهب، وستضطر إلى الانسحاب من معيار الذهب، وهذا ما حدث بالضبط للولايات المتحدة في عام (1971م).

وتخلّى عدد من البلدان الأوروبية عن معيار الذهب في عام (1914م) لتتيح لنفسها طباعة المال اللازم لتمويل الحرب العالمية الأولى؛ لأن حكومات أزمنة الحرب تعلم أنها غير قادرة على تمويل الحرب عن طريق زيادة الضرائب أو الاقتراض من المصارف، وعليه تلجأ إلى تسريع دوران عجلة المطابع وهي أسهل طريقة وغالباً تكون الحلّ الوحيد لتمويل الحرب.

واصل الضخ المفرط للمال مسيرته بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، ما أدى إلى نشوء فقاعة ائتمانية ضخمة في العشرينيات من القرن الماضي، الأمر الذي أدى في النهاية إلى انهيار السوق في عام (1929م)، وأعقب ذلك انهيار الاقتصاد العالمي ودخوله في أزمة اقتصادية عميقة.

7. ما العملة الورقية المرسومية (التي تصدر بموجب مرسوم حكومي ودون تغطية)؟

في النظام المالي الذي لا يقوم على دعم المال بمعادن ثمينة مثل الذهب أو الفضة، يمكن للمصارف ضخ كميات غير محدودة من المال عن طريق إنشاء قروض جديدة، حيث يتم إصدار المال ائتمانيًا (دين جديد)، وإذا ما سُددت القروض جميعها فلا يبقى أثر للمال! لأنَّ هناك فائدةً يجب تسديدها عن كلِّ قرض، ومع ذلك تستمر طباعة كميات متزايدة من المال (دينٌ مثلاً)؛ ندعو المال الناتج من هذه العملية غير المدعومة بالذهب أو الفضة بالنقد الورقي أو المال الائتماني (فيات)، وتعتمد قيمته على إمكانية الدفع للسلع أو الخدمات.

يشير مصطلح فيات إلى الكلمات الأولى التي تحدث بها الرب وفقًا لقصة سفر التكوين في الكتاب المقدس: فيات لوكس باللاتينية أو ليكن نور بالعربية.

فشلت أنظمة النقود الورقية جميعها في الماضي (انظر الملحق الأول)، ومع ذلك يكرر محافظو المصارف المركزية قولهم إن الأمور هذه المرّة ستكون بخير، وهذه التطمينات تذكرني ببنكته الرجل الذي قفز من سطح مبنى يبلغ ارتفاعه ثمانين طابقًا، وفيما هو يجتاز الطابق العشرين، يصيح أحدهم من النافذة مستفسرًا بقلق عن حال الرجل: كيف الحال؟ فيجيب الرجل الهابط: أنا بخير ولا مشكلات حتى الآن!.

لو أنّ تشغيل المطابع هو الطريق نحو الازدهار لما عانت قارة إفريقيا الفقر المدقع، ولكانت زيمبابوي بلادًا غنيّة، ولبقيت فايمار⁽¹⁾ في قيد الوجود.

8. ما المقصود بالنظام المصرفي الكسري؟

في النظام المصرفي الكسري الاحتياطي كانت الديون المستحقة غير المسددة سنة (1900م) (30%) تقريباً.

بدأ النظام المصرفي الكسري في نهاية القرون الوسطى عندما أعطى المصرفيون الإيطاليون⁽²⁾ - كانوا من الصاغة في أغلب الأحيان - سندات ورقية (كمبيالات) للعملاء الذين يخزنون عملاتهم الذهبية معهم، واستُخدمت هذه السندات الورقية بوصفها أوراقاً مالية على نحو متزايد كونها كانت مدعومة بالذهب، ولكن عندما لاحظ المصرفيون ندرة استرداد العملات الذهبية من خزائن مصارفهم، منحوا مزيداً من هذه الإيصالات أكثر مما تغطيه كمية الذهب في أقبیتهم، وتُعد هذه الإيصالات أوّل أوراق نقدية عملياً.

-
- (1) جمهورية فايمار (Weimar Republic) نشأت في ألمانيا في الحقبة الممتدة من (1919م) وحتى (1933م) نتيجة لخسارة ألمانيا للحرب العالمية الأولى، وسُمّيت هذه الجمهورية باسم مدينة فايمار الواقعة وسط ألمانيا. (المترجم).
- (2) مونتي دي باشي دي سيينا (1472)، وهو أقدم مصرف في العالم وقد وقع في مأزق خطير بعد سنوات عدّة من بدء أزمة الائتمان الحالية.

يحتفظ المصرف المركزي في وقتنا الحاضر بالاحتياطات المصرفية بوصفها عملة أو ودیعة، وتسحب المصارف التجارية القروض من المصرف المركزي بالاعتماد على أصول مقيّدة في دفاترها، وعملياً يأتي هذا المال الممول لهذه القروض من العدم، ويقيّد لحساب المصرف التجاري في المصرف المركزي، وبعد هذا الإجراء يمكن للمصرف التجاري استخدام هذه الأموال المستحدثة في تمويل قروض أو استثمارات جديدة.

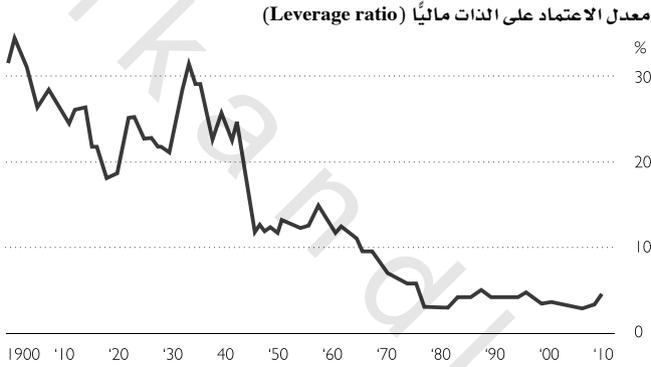
وهكذا تُستحدث الأموال في المصرف المركزي بكتابة بضعة أرقام على الحاسوب، ويصبح لدينا كميات غير محدودة من المال الجديد؛ وإذا ما استُحدثت عشرة مليارات مثلاً من هذه الطريقة، فإنّ هذه الكمية ستحوّل من المصرف المركزي إلى المصرف التجاري⁽¹⁾، ويمكن للمصرف التجاري بعدها بيع القروض بقيمة (90%) من البلايين العشرة، ويحوّل مبلغ تسعة مليارات إلى حساب مصرف آخر، حيث يُقرض هذا الطرف (90%) من المليارات التسعة الآن (أي 8,1 مليارات)، ويمكن لهذه العملية أن تستمر حتى تولّد المليارات العشرة الأصلية من المصرف المركزي رصيّدًا إضافيًا بمبلغ يزيد عن (90) مليارًا. تُعرف هذه النظرية باسم النظام المصرفي الكسري.

وبهذه الطريقة يمكن للمصرف التجاري أن ينتج مالاً جديدًا عن طريق بيع قرض جديد ووضعه في ميزانيته العمومية، وعملياً

(1) يتم التحويل مقابل ضمانات، مثل حزمة من القروض القديمة.

تحاول المصارف إقراض أكبر قدر ممكن من المال وبأرخص تمويل ممكن، ومن المهم إدراك عجز المصارف المركزية عن سد النقص في احتياطات أي مصرف، إذ يمكنها زيادة السيولة في المصارف التجارية لكنها غير قادرة على زيادة ملاءتها المالية⁽¹⁾ لتمكينها من إيفاء ديونها.

ملاءة المصارف الهولندية (1900م) _ (2010م)



المصدر: (DNB)

9. أين اخترعت الأوراق النقدية؟

اخترعت الأوراق النقدية في الصين كما هو شأن العديد من الاختراعات الأخرى،⁽²⁾ وقد نشر ماركو بولو الذي جاب أنحاء الشرق الأقصى بين عامي (1275م) حتى (1292م) كتاباً يصف فيه رحلاته

(1) الملاءة المالية: قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية. (المترجم).

(2) ج. ديفيز، تاريخ المال. (p. 49).

بعد عودته إلى إيطاليا، وقد كانت نصوصه بالنسبة إلى الأوروبيين هي المورد الوحيد للمعلومات عن آسيا لقرون عديدة؛ إذ تحدث بولو عن القائد الإمبراطور خان الذي حكم الشرق الأقصى في ذلك الوقت، وكيف ابتدع طريقة لصناعة أوراق مالية تعادل قيمتها الذهب والفضة،⁽¹⁾ وقد وصل نفوذ ذلك الإمبراطور المنغولي من سيبيريا حتى البحر الأسود وهي مساحة تغطي قرابة خمس مساحة الأرض المأهولة بالسكان⁽²⁾:

قد تقول إن الإمبراطور يملك أسرار الخيمياء، وتكون محققاً إن فعلت ذلك؛ فقد صنع نقوده من لحاء أشجار التوت التي تشكّل أوراقها غذاء دودة القز، حيث كانت تغطي مناطق واسعة، فقد أخذوا اللحاء الأبيض الناعم أو الطبقة التي تقع بين خشب الشجرة واللحاء الخارجي السميك، وعالجوه ليصبح شيئاً شبيهاً بالورق ولكنه ذو لون أسود، ومن ثم قُطعت هذه الصفائح الورقية إلى قطع من مختلف الحجم، ومن ثم أُصدرت للتعامل بها بصفة قانونية وعلى نحو يعتد به كما لو أنها من الذهب الخالص أو الفضة؛ ثم يقع على مسؤولين عدة مهمة كتابة أسمائهم ووضع أختامهم على كل ورقة، وبعد أن تتم المراحل كلها وفق الأصول، يضع مسؤول

(1) ماركو بولو، المليون. (2001).

(2) <http://www.allempires.com/article/index.php?q=The-Mongol-Empire>

كبير موفد من قبل خان ختمه ذا اللون الأحمر، وبذلك
تُعتمد على أنها نقدية يصلح التعامل بها، ويُعاقب من يُزور
هذه الأوراق بالقتل.

كان خان يصنع كل عام كمًّا هائلًا من هذه الأموال التي لا تكلفه
شيئًا، والتي تساوي بقيمتها كنوز العالم كلها، وبوساطة هذه الأوراق
أجرى المدفوعات كلها على حسابه الخاص، وعمَّمها على المقاطعات
والأقاليم جميعها التي تتبع له، ولم يجرؤ أحد مهما ظن نفسه شخصًا
مهمًا على رفض التعامل بهذه الأوراق تحت طائلة عقوبة القتل.

وإضافةً إلى ذلك، استقبل الناس هذه العملة وتعاملوا بها بسهولة،
فحيث انتقل المرء ضمن مملكة خان سيجد هذه الأوراق وسيكون قادرًا
على إجراء تعاملاته في البيع والشراء بوساطتها كما لو أنها نقود من
الذهب الخالص، وعلاوةً على ذلك مُنع التجار القادمون من الهند أو
البلاد الأخرى ممن حملوا معهم الذهب أو الفضة أو الأحجار الكريمة
واللؤلؤ من بيع أي منها سوى للإمبراطور الذي استعان باثني عشر
خبيرًا مختارين للإشراف على هذا الأمر، حيث كانوا رجالًا ذوي
دهاء وخبرة في مثل هذه الشؤون؛ وكانوا يقيّمون هذه المواد، ويدفع
الإمبراطور لهم بسخاء قطعًا من أوراقه المالية لقاء عملهم ذاك، حيث
كان في وسعهم بفضل هذه الأوراق النقدية شراء ما يرغبون فيه في
أرجاء الإمبراطورية كلها.

وهكذا اشترى كميات من هذه المواد الثمينة كل عام بحيث بدت ثروته لا تعد ولا تحصى، في حين أن كل ما دفعه من مال لم يكلفه شيئاً على الإطلاق. أُعجبت أسرة خان المنغولية الثانية في بلاد فارس بفكرة استخدام الأوراق النقدية في الصين منذ العام (1024م)، وقررت أن تتبنى هذا النظام، فأرسل مستشارون تقنيون إلى بيجين، وأنشئت منظمة مهمتها إنتاج الأوراق النقدية، ومع ذلك لم يكن الشعب الفارسي قادراً على التقدم على صعيد استخدام هذه العملة الورقية على مدى مئات السنين من تطوير التجربة؛ فقد رفضوا التصديق بأن هذه الأوراق المطبوعة بأناقة تساوي أي شيء، وانتهت التجربة بالفشل.⁽¹⁾

اختفت الأوراق المالية في آسيا منذ القرن الرابع عشر، فقد كان الإقبال على الفضة كبيراً، وكان ربع سكان العالم تقريباً يعيشون في الصين في ذلك الوقت، ولم تعد الأوراق النقدية للظهور حتى العام (1609م)، عندما بدأ مصرف فيسل (Wisselbank) في أمستردام بإصدار (سندات الصرف).

10. أمثلة أخرى عن العملة الورقية (المرسومية) عبر التاريخ

بعد أكثر من (400) عام، في عام (1716م)، تمكن الاقتصادي الإسكتلندي جون لو (John Law) من إقناع الملك الفرنسي بإجراء

(1) غوردون تولوك، عالم في الاقتصاد السياسي (1957).

تجربة نقدية لا مثيل لها. كان (لو) ابناً لأحد المصرفيين، وجمال أوروبا بوصفه خبيراً مالياً آملاً بالفوز برضا الحكام على أفكاره الاقتصادية، وفهم أنه يمكن تحفيز اقتصاد البلد عن طريق النقود الورقية.

كانت فرنسا على حافة الهاوية بسبب كثرة الحروب التي خاضها الملك لويس الرابع عشر المسمى بملك الشمس، وسمح الوصي الفرنسي⁽¹⁾ لجون لو بإنشاء مصرف ذي صلاحيات محدودة لإصدار الأوراق النقدية، ونما المصرف ونجح ليصبح فيما بعد مصرف جنرال (Banque Générale)، ورُقِّيت الأوراق النقدية التي أصدرها المصرف لتصبح قانونية⁽²⁾، ثم ضُحَّت كميات كبيرة من المال في الاقتصاد بهذه الطريقة، فأسهمت في تحفيز الاقتصاد الفرنسي. أخيراً وجد (لو) نفسه غارقاً في المشكلات في أثناء سعيه للحصول على فرصة عمل أخرى، وأنشأ في العام (1717م) شركة الميسيسيبي (Mississippi Company) التي حصلت على حقوق احتكار التجارة بين فرنسا ومستعمرة لويزيانا الفرنسية جنوبي الولايات المتحدة.

وبفضل حملة ترويجية حول الفرص اللامحدودة لهذه الأرض الموعودة، استثمر الفرنسيون أكثر فأكثر في الشركة الجديدة، لكن المضاربات تحولت إلى ما يشبه الفوضى، وخرج الأمر عن نطاق

(1) <http://www.historyworld.net/wrldhis/plaintexthistories.asp?paragraphid=kbb>

(2) عرف (لو) على غرار المصرفيين الأمريكيين الذين باركوا مصرفهم المركزي (الاحتياطي الفيدرالي)، أن الاسم الذي يوجي بالثقة يعد جزءاً من نجاح المصرف.

السيطرة، وتحولت الطفرة إلى إخفاق وفشل؛ وانخفض سعر سهم شركته الجديدة وقيمة النقود الورقية ولم تعد حياة (لو) آمنة في فرنسا فهرب إلى هولندا، وفي عام (1726م)، بعد الحصول على تصريح من الحكومة الهولندية نجح في إنشاء أول يانصيب وطني.

11. مَحَنَ أُخْرَى تَعْرَضَتْ لَهَا النُّقُودُ الْوَرَقِيَّةُ

بعد مرور قرن صعب، عادت الأمور للتدهور من جديد؛ ففي السنوات التي تلت الثورة الفرنسية، أصدرت الجمعية الوطنية سندات وطنية، سُمِّيَتْ بـ (assignats)، وُعِدَّتْ هذه السندات التي استُخدمت لاحقًا بوصفها نقودًا، مدعومة بملكات الكنيسة التي صودرت في أثناء الثورة في عام (1779م). وفقًا لتقرير حكومي من عام (1790م)، جرت محاولة لتحفيز الاقتصاد عن طريق طباعة الأوراق النقدية:

«علينا أنْ نَنقِذَ بلدنا، وستساعد الكميات الأكبر من المال في أنْ تتعافى فرنسا»⁽¹⁾.

يمكن أنْ نسمي ذلك بالتسهيل الكميّ أو التيسير الكميّ⁽²⁾ (QE) (Quantitative Easing). وبدأ الناس بسبب تلك الأموال المطبوعة كلها حديثًا بفقدان الثقة بالنقود الورقية، وطبقت الحكومة الفرنسية بعض القوانين الصارمة على وجه السرعة، وحُدِّدَت الحدود

(1) أنتوني سوتون، الحرب على الذهب.

(2) سيشرح التسهيل الكميّ على نطاق واسع في القسم اللاحق.

القصوى للأسعار لكبح جماح التضخم، ومُنِع طلب الثمن بالذهب بدل النقود الورقية عند بيع البضائع تحت طائلة القتل. وفي محاولة أخيرة لحماية نظام النقود الورقية، حُظِرَت تجارة المعادن الثمينة بدءًا من 13 نوفمبر/تشرين الثاني (1793م)، ولم تكن هذه التدابير أكثر من تأجيل لأمر لا مفر منه، وكما أثبت التاريخ مرارًا وتكرارًا لم ينجح الحكام بعد في طباعة مزيد من المال بتلك الخدعة (الحصول على شيء من لا شيء).

في منتصف شهر آب/أغسطس من عام (1796م)، بعد سنين قليلة من الفوضى المالية، بلغ فقدان الثقة لدى جماهير الشعب بالعملة الفرنسية ذروته، وأعقب ذلك التضخم المفرط، وفقدت الأوراق المالية قيمتها في الحال، وكان الغضب الشعبي يتنامى لدرجة أن العامة تجمعوا في ساحة فندوم (Place Vendôme) لإحراق النقود الورقية والألواح الطباعية ومطابع المال.⁽¹⁾

تبع ذلك سنوات عديدة من الفوضى بسبب التضخم المتلاحق، وطرح نابليون بعد هذا الانقطاع النقدي نظامًا نقديًا ثنائي المعدن أعاد الاستقرار المالي منذ عام (1803م) فصاعدًا، وقد انضمت معظم دول أوروبا إلى هذا النظام النقدي، وبقي الفرنك الفرنسي

(1) Richard M. Ebeling, 'The Great French Inflation', in: The Freeman, year 57, nr. 6, 2007.

محافظًا على وجوده لمُتّي عام تقريبًا، حتى الانتقال إلى اليورو.⁽¹⁾ في عام (1865م) أنشأت دول أوروبية عدة أول نظام نقدي أوروبي (عُرف بالاتحاد النقدي اللاتيني Latin Monetary Union)⁽²⁾، وقد حُلَّ في عام (1927م)، وفي عام (1928م) أُلغِيَ النظام النقدي المتعلق بنظام المعدنين.

12. ما هو التسهيل الكمي؟

التسهيل الكمي (QE) تعبير مُطَّف مستخدم من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي لبناء ستار حول السياسات النقدية غير التقليدية، وهو أشبه ما يكون بعملية تُطلَق فيها النار على مطابع المال، ولكنَّ لأنَّ هذا من شأنه أن يعرِّض الثقة العامة في قيمة العملة للخطر، فقد قرر ذوو الشأن في مصرف الاحتياطي الفيدرالي اعتماد مصطلح التسهيل الكمي؛ واحد من مليون فقط يفهمون أنَّ التسهيل الكمي على علاقة بطباعة مزيد من المال.

قبل أن يصبح رئيسًا لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، تحدث بن بيرنانكي عن إمكانية الاستعانة بطباعة مزيد من الأوراق المالية

-
- (1) توقفت الحكومة الفرنسية في العام (1914م) عن ربط الفرنك بالذهب؛ لأنها اضطرت للاستمرار في طباعة النقود الورقية لكي تتمكن من تغطية نفقات الحرب العالمية الأولى.
- (2) اتفاقية بين كل من إيطاليا وبلجيكا وسويسرا وفرنسا واليونان، وبعض الدول الأخرى وقَّعت في عام (1865م)، وذلك بغرض مساواة قيمة المحتوى المعدني للوحدات القياسية لعملات هذه الدول. (المترجم).

لمواجهة الانكماش:⁽¹⁾ كان لدى الحكومة الأمريكية تقنية تدعى المطبعة (أو ما يعرف اليوم بالطابعة الإلكترونية)؛ لذلك إذا وصلت العائدات إلى الصفر وأصبح الانكماش يشكّل تهديداً، فيكون في وسع الحكومة التصرف بطريقة تمنع الانكماش، حيث تُحفّز المصارفُ المركزية بهذه السياسات النقدية غير التقليدية الاقتصادَ فقط عندما تصبح السياسات النقدية التقليدية غير فاعلة.

يرد تعريف التسهيل الكميّ (QE) في الويكيبيديا (Wikipedia) على النحو الآتي:

«يُطبّق المصرف المركزي التسهيل الكميّ عن طريق شراء كميات محددة من الأصول المالية من المصارف التجارية وغيرها من المؤسسات الخاصة، ما يؤدي إلى زيادة القاعدة النقدية، ويختلف هذا عن السياسة المعتادة في شراء أو بيع السندات الحكومية من أجل الحفاظ على أسعار الفائدة في السوق عند قيمة محددة».⁽²⁾

يُزوّد المصرف المركزي عن طريق تطبيق التسهيل الكميّ المصارفَ التجارية بالسيولة الفائضة؛ لتشجيع الإقراض الخاص، ويعدُّ مصرف اليابان المركزي (BOJ) مخترع هذه الإستراتيجيات

(1) <http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/GPO-FCIC/pdf/GPO-FCIC.pdf>

(2) <http://en.wikipedia.org/wiki/Quantitative-easing#cite-note-39>

غير التقليدية، فقد عانى الاقتصاد الياباني في منتصف التسعينيات ركوداً اقتصادياً حاداً بعد مدة ازدهار في الثمانينيات، وأراد المصرف المركزي الياباني تخفيض أسعار الفائدة إلى الصفر، ولكن هذا كان مرتبطاً بشراء مزيد من السندات الحكومية، فاشترى المصرف المركزي الياباني أسهماً وسندات مدعومة بأصول، واستخدمت سياسات مشابهة من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومنطقة اليورو منذ بداية الأزمة المالية العالمية في عام (2007م).

وكما في اليابان، فالغرض الأولي كان تخفيض أسعار الفائدة، ولكن من عام (2008م) فصاعداً بدأت المصارف المركزية ومصارف الاحتياطي الفيدرالي توسيع ميزانياتها العمومية عن طريق شراء الأصول؛ مثل سندات الخزنة (سندات الحكومة الأمريكية)، والسندات المدعومة بالرهن العقاري؛ من أجل دعم سوق العقارات، وتمويل العجز المالي الكبير الذي نشأ نتيجة التداعيات الاقتصادية لأزمة الائتمان.

لجأت المملكة المتحدة كذلك إلى التسهيل الكمي لدعم اقتصادها، ويشرح ذلك ستيفن هيستر (Stephen Hester)؛ الرئيس التنفيذي لمجموعة مصرف إسكتلندا الملكي (RBS Group):⁽¹⁾ «ما قام به مصرف إنجلترا عن طريق التسهيل الكمي هو طباعة الأوراق

(1) <http://www.itv.com/news/201211-05-/hester-quantitative-easing-funds-bigger-budget-deficit/>

المالية من أجل شراء الدين الحكومي، وما حدث بناءً على ذلك أن الحكومة عجلت بحدوث عجز كبير في السنوات الثلاث الماضية، ولكن بدلاً من العثور على جهات أخرى تُقرضه المال، طبع مصرف إنجلترا المال ليسد هذا العجز؛ ولو لم تقم الحكومة بإجراء التسهيل الكمي لما احتاجت للبحث عن يشتري ديونها، وهكذا فقد مكن التسهيل الكمي الحكومة من التعامل مع عجز كبير في الميزانية من دون أن يتضرر الاقتصاد؛ لأن مصرف إنجلترا هو الذي مؤلها، ولكن لا يمكن القيام بذلك لوقت طويل؛ لأن الناس أصبحوا يعون هذه اللعبة، ويعرفون أنها تتسبب بالتضخم، وهكذا فما حصل هو أنه طُبعت أوراق مالية لتمويل العجز.

وبصورة رسمية يُحظر على المصارف المركزية في معظم الدول المتقدمة شراء الديون الحكومية مباشرة؛ ولذلك تستخدم هذه المصارف بابًا خلفيًا لتشتري سنداتها الوطنية في السوق الثانوية، وفي هذه العملية المؤلفة من مرحلتين، تبيع الحكومة أولاً السندات إلى مصرف خاص أو إلى شركات التأمين التي تبيع هذه الأصول للمصرف المركزي.

13. هل يوافق مصرفيو المصارف المركزية جميعهم على

التسهيل الكمي؟

يبدو أن هناك مصرفيًا مركزيًا واحدًا على الأقل عبر التاريخ تحوط من أخطار (فقاعة السندات)؛ إذ تُظهر السجلات أن رئيس

الاحتياطي الفيدرالي في دالاس ريتشارد دبليو فيشر (Richard W. Fisher)، يمتلك ذهباً تُقدَّر قيمته بما لا يقل عن مليون دولار في محفظة استثمارية⁽¹⁾ تبلغ (21) مليون دولار على الأقل.

يبدو هذا إجراءً احترازيًا ضد سياسات التسهيل الكمي المثيرة للجدل التي يقوم بها مصرف الاحتياطي الفيدرالي، والتي صرَّح عنها مستغرباً⁽²⁾: «لن يكون مفاجئاً بالنسبة إلى أولئك الذي يعرفونني، أنني لم أجادل لصالح الإجراءات النقدية الإضافية في اجتماعنا الأسبوع الماضي؛ لقد أوضحت مرارًا وتكرارًا في مداوات لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية الداخلية وفي خطاباتي العامة، بأني أعتقد أنه مع كل برنامج نقوم به فنحن نواصل مغامرتنا في هذا الاتجاه ونبحر بعيداً في المجهول. وفي الحقيقة، لا أحد في اللجنة ولا من العاملين لدينا في مجلس المحافظين والمصارف الاثني عشر، يعرف حقاً ما الذي يعنيه تراجع الاقتصاد، ولا ما يجب القيام به لإعادة الاقتصاد مرة أخرى إلى المسار الصحيح، ولا أحد في الحقيقة وما من مصرف مركزي في أي مكان في العالم تمكن من إجراء انتقال ناجح من الوضع الذي نحن فيه الآن؛ ما من مصرف مركزي حتى مصرف الاحتياطي الفيدرالي تمكن

(1) <http://economix.blogs.nytimes.com/2012/31/01/how-the-fed-presidentsassets-stack-up/?-r=0>

(2) <http://www.moneynews.com/StreetTalk/fed-fisher-inflation-qe323/09/2012//id/457266>

من القيام بذلك من قبل». حذر في وقت باكر من عام (2010م) من أن مصرف الاحتياطي الفيدرالي (وضع نفسه في موقع المشتري للدَّين الحكومي كاملاً تقريباً) ، وقد وصف خطورة هذه السياسات النقدية غير التقليدية بأنها (تُمثِّل خطرًا حيث إنها ستؤدي إلى الانزلاق في منحدر تسييل الدين) .

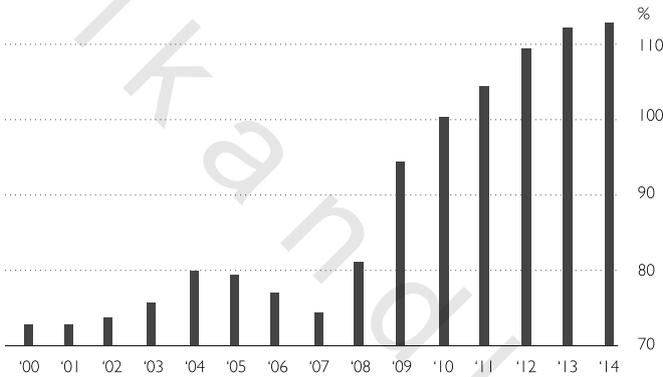
ليس هو المصرفي الوحيد الذي تكلم بصراحة حول أخطار الإستراتيجيات العالمية القائمة على التسهيل الكمي؛ ففي شهادته أمام لجنة الخزانة في عام (2013م) ، قال أندي هالدين (Andy Haldane) المدير التنفيذي للاستقرار المالي في مصرف إنجلترا إنَّ انفجار فقاعة السندات (التي أنشأتها المصارف المركزية لخفض عوائد السندات عن طريق ضخ النقود الإلكترونية في الاقتصاد) كان الخطر الرئيس على الاستقرار المالي:

«إذا كان عليَّ أنَّ أحدد ما أحسبه الخطر الأكبر على الاستقرار المالي في الوقت الراهن، أقول إنه الانعكاس غير المنضبط في عوائد السندات الحكومية على مستوى العالم؛ لنكن واضحين، نحن نقبع ضمن أكبر فقاعة للسندات الحكومية في التاريخ، وعلينا أن نكون متيقظين لعواقب انهيار هذه الفقاعة بسرعة أكبر مما نتصور».

لكن يجب أن نأخذ في حسابنا أيضاً خطر تضخم النظام النقدي العالمي الناتج من طباعة مزيد من الأوراق المالية؛ لقد أدت هذه السياسات النقدية في الماضي إلى مُدد من التضخم المفرط.

الدين الحكومي لدى الاقتصادات المتقدمة

بوصفه نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: إدارة أصول أي إم إف وفلكرم

14. متى يحدث فرط التضخم؟

يُعدُّ فرط التضخم أحد أسوأ الأشياء التي يمكن أن تحدث للاقتصاد، ويُعرَّف بأنه ارتفاع في الأسعار لأكثر من (50%) في سنة واحدة؛ ولفرط التضخم آثار مؤذية للغاية؛ لأنه يتسبب بفقدان المال لقيمته وقوته، ويمكننا أن نقول إنه يتسبب في موت العملة، حيث يتهاوى النظام الاقتصادي بسبب عدم وجود المال ويعود الناس إلى المقايضة؛

ومن أهم أمثلة أخطار النقود الورقية التضخم المفرط الذي جرَّ الولايات على جمهورية فايمر الألمانية في بدايات العشرينيات.

لقد رزحت الجمهورية الألمانية تحت ضغط مالي كبير بسبب التعويضات الهائلة التي فُرضت عليها من قبل الحلفاء المنتصرين بعد الحرب العالمية الأولى، حيث لم يكن هناك من مجال للاقتصاد الألماني ليتمكن من الحصول على المال الكافي لينجز هذه الدفعات عامًا بعد عام، فقد كانت الطريقة الوحيدة لتغطية هذه النفقات طباعة كميات هائلة من الأوراق النقدية، ما نتج منه تضخم حاد أدى بالشعب الألماني إلى أن يفقد ثقته باستقرار عملته وبقيمتها؛ وجدت ألمانيا نفسها في متاهة كارثية من التضخم المفرط، فبعد أن كان الدولار الأمريكي الواحد يساوي (42) ماركا ألمانيًا، وصل سعر الدولار إلى الذروة في عام (1923م) ليصبح أكثر من (5) مليارات مارك ألماني. وأصبحت العملة الألمانية دون قيمة في ثلاث سنوات تقريبًا، وانهار النظام النقدي⁽¹⁾ فيما أصبح كابوسًا حقيقيًا⁽²⁾ خيم على الألمان الذين خسروا مدخراتهم وفقدوا الأمل، ما أدى ببعض الناس إلى الانتحار.

مُدد التضخم المفرط، تنتهي بمعدلات التضخم الشهرية لما يزيد على (5000%).

(1) توماس نوبل، الحضارة الغربية خلف الحدود (p. 826).

(2) فيرغسون، حين يموت المال (2010).

السنة	البلد
1946م	المجر
2008م	زيمبابوي
1994م	يوغوسلافيا
1923م	ألمانيا (جمهورية فايمر)
1949م	الصين

15. هل يمكن الثقة بأرقام التضخم الرسمية؟

إنَّ الحكومات ماهرة جداً في تعديل البيانات الاقتصادية؛ ففي الولايات المتحدة ارتقى التلاعب بالأرقام والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية إلى مستوى العمل الفني، ويتساءل عدد من المحللين والمعلقين الآن عن الإحصاءات الرسمية. بيل جروس (Bill Gross)؛ مؤسس شركة الباسفيك لإدارة الاستثمارات (PIMCO)، أكبر شركة لإدارة أصول السندات في العالم، وصف أرقام التضخم التي نُشرت رسمياً (CPI) بأنها عملية خداع⁽¹⁾ وأنَّ الطريقة التي قُدِّمت بها كانت بالخدعة.

ويمكن أن تتأثر حسابات التضخم بالأساليب والطرق المتبعة، حيث يمكن تخصيص نموذج للتضخم بطرق عدة، ويتضح عند حديث الاقتصاديين عن الهيكلة المالية أنه يمكن أن تنتج أكثر من نتيجة

(1) <http://www.investorsinsight.com/blogs/john-mauldins-outside-the-box/archive/200809/06//fooling-with-inflation.aspx>

واحدة عند تطبيق نموذج محدد، ويُحسب التضخم بوصفه التغير في سعر سلعةٍ من السلع والخدمات في مدة معينة؛ من المفترض أن يشير هذا إلى كلفة المعيشة إن كانت أعلى (تضخم) أو أقل (انكماش) من مستوى قيسٍ سابقاً. ولا تعد هذه طريقة موثوقة للغاية؛ لأنَّ اختيار السلع ضمن السلة اختيار عشوائي بالضرورة، فلن يشتري كل شخص المنتجات الموجودة من السلع المختارة نفسها ضمن السلة، وكثيرة هي الخدمات والمنتجات التي لا تكون مدرجة ضمن مؤشر أسعار المستهلك (CPI). والضرائب المحلية مثلاً، ليست مُضمنة في مؤشر أسعار المستهلك ولكنها ارتفعت ارتفاعاً حاداً في السنوات الأخيرة؛ ونتيجة لذلك تزايد الدخل المتاح بأقل من معدل التضخم، وشعر عدد من الناس (بانكماش الاقتصاد).

نشرت شيفرو (Cheuvreux) وسيط الأسهم الذي يملكه واحد من أكبر مصارف فرنسا، كريديت أجريكول (Crédit Agricole) تقريراً⁽¹⁾ في وقت باكر من عام (2006م) يفيد بأنَّ معدلات التضخم الحقيقية في الولايات المتحدة تبلغ نحو (6,7%) - وهو رقم قريب من نمو المعروض النقدي - بدلاً من الأرقام المنشورة رسمياً التي تبلغ (2%) تقريباً.

لقد خاضت السلطات المالية في الولايات المتحدة في العقود الأخيرة حرباً خفية؛ لتضمن عدم تأثر الأسواق المالية بالتضخم المتزايد، أما المقاييس الرئيسية التي استُخدمت فهي الآتية:

(1) <http://www.gata.org/files/CheuvreuxGoldReport.pdf>

- الحفاظ على أسعار الذهب عند مستويات منخفضة.
- تغيير الأسلوب المستخدم لحساب التضخم.
- وقف نشر أرقام مؤشر النمو النقدي (M3) في الولايات المتحدة.
- ويوضح التقرير نفسه سبب كون ارتفاع معدل التضخم الرسمي ضارًا بالحكومة:
- فهو يزيد من التكاليف بالنسبة إلى الحكومة وكذلك المعاشات التقاعدية والمنافع الاجتماعية الأخرى؛ لذا لا بد من تعديلها سنويًا لمواجهة التضخم.
- يؤدي ارتفاع التضخم إلى ارتفاع أسعار الفائدة؛ الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع تكاليف الاقتراض للحكومة وارتفاع معدلات الرهن العقاري للمستهلكين، وارتفاع سعر الفائدة تأثير سلبي في الأسهم والسندات.

16. كيف يُحسب التضخم؟

ابتكر الإحصائيون طرقًا عدّة لتخفيض الأرقام الرسمية للتضخم، وتجري هذه الحرب السريّة عن طريق تغيير منهجية حساب التضخم، وقد غُيّر النموذج الإحصائي شيئًا فشيئًا على مدى الثلاثين سنةً الماضية.

ووفقاً لجون ويليامز⁽¹⁾؛ الاقتصادي المتخصص في هذا المجال، فإنَّ جودة الإحصاءات الحكومية قد تدهورت تدهوراً ملحوظاً منذ تسعينيات القرن العشرين، وإحصاءات التضخم ما انفكت تتجزأ بنزاهة حتى بداية تسعينيات القرن العشرين، ثم أخذ نموذج حساب التضخم في السنوات اللاحقة يتغير مع بدء ضغوط السياسيين على الاقتصاديين، وفي هذا التقرير (مؤشر أسعار المستهلك) من العالم (2004م)، نطلع على الخدع الأربع الأكثر استخداماً:

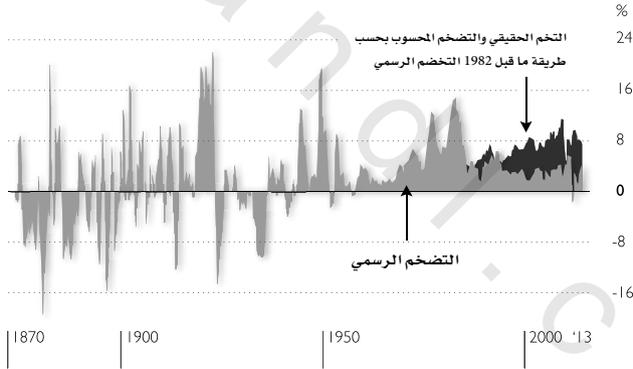
1. الاستبدال ببدائل أقل سعراً:
2. عندما تكون قطعة من اللحم مرتفعة الثمن إلى حد كبير، تُستبدل في نموذج التضخم بقطعة برغر أقل ثمناً. ويبرر ذلك بأنَّ الناس ستيحث عن البدائل الأقل سعراً عندما ترتفع الأسعار.
3. الأسباب الهندسية:
4. استبدلت على مر السنين عملية وزن العناصر حسابياً في سلة التضخم بعملية وزنها هندسياً؛ ونتيجة لذلك باتت المنتجات ذات السعر المتزايد أخفَّ وزناً في النموذج فيما أمست المنتجات الأرخص سعراً أثقل وزناً.
5. تعديلات المتعة (Hedonic adjustments):

(1) مؤسس موقع www.shadowstats.com.

6. هذا هو أغرب تعديل على الإطلاق؛ يُستخدم في خفض الأسعار من أجل إدخال تصحيحات على عملية تحسين الجودة التي هي جزء لا يتجزأ من أسعار المنتجات (مشتقة من كلمة hedone اليونانية التي تعني المتعة).

لم تتم إساءة استعمال هذه النماذج كلها، ولكن ما نتج منها التقليل من شأن أرقام التضخم، مع عدد من الاستحقاقات المرتبطة بمؤشر أسعار المستهلك (CPI)، وقد تقلصت القيمة الحقيقية لمدفوعات الضمان الاجتماعي تقلصًا كبيرًا.

هل يجري التلاعب بالتضخم الحالي هذه الأيام؟



المصدر: غلوبال انستورز

بيانات التضخم الشهرية العائدة لأكثر من قرن؛ تشير المنطقة ذات اللون الرمادي إلى المكتب الرسمي لمؤشر أسعار المستهلك التاريخي لإحصاءات العمل (CPI). إذا كان لنا أن نستخدم أسلوب ما قبل (1982م) في حساب مؤشر أسعار المستهلك، فسننتهي مع تضخم كما هو مبين في الخط الأسود في الصورة أعلاه. تُظهر المنطقة ذات اللون الأسود أن التضخم الحقيقي يبلغ حاليًا (8%) تقريبًا، مقارنةً مع الإحصاءات الرسمية التي تبين أن مؤشر أسعار المستهلك يبلغ (2%) تقريبًا.

17. أمثلة على تحريف أرقام التضخم

ظهر مثال يُعدُّ الأفضل من نوعه بخصوص تعديلات المتعة لحركات السعر، في مقالة في صحيفة وول ستريت قبل سنوات عدة؛ أحد موديلات التلفاز الذي كان يباع مقابل (30) دولارًا في عام (2005م) بيع بالسعر ذاته في عام (2006م)، ولكن الموديل تغير بعض الشيء؛ فمخرج الصوت (6) واط غُيِّر إلى (10) واط، وزوايا الشاشة أصبحت أكثر استدارة، وأعلن الإحصائيون أنَّه أصبح من الأفضل بكثير تخفيض السعر بمقدار (30%) حتى إن كان يبعه بالسعر ذاته ما يزال ممكنًا، وهذه الأنواع من التعديلات تُطبَّق باستمرار، والنتيجة الأساسية لذلك كله أنَّ الناس لا يُعوِّضون بما فيه الكفاية عن زيادة التكاليف بزيادة أجورهم ومعاشاتهم ومنافعهم، وبخاصة الطبقات الوسطى والفقيرة التي هي الأكثر تأثرًا.

من وجهة نظر الحكومة، هناك ميزة أخرى تضاف للتقليل من شأن التضخم وهي الطريقة التي يُضبط النمو الاقتصادي وفقها من أجل التضخم؛ إذا تحقق نمو اقتصادي قدره (3%)، وتضخم قيمته (2%)، فالنمو الاقتصادي المضبوط من أجل التضخم (المعروف بالنمو الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) يكون (1%)، ولكن إذا بلغ التضخم في الحقيقة (4%)، عندها من حيث القيمة الحقيقية، فالالاقتصاد سيكون قد انكمش بنسبة (1%). إنَّ التعديل وفقًا للتضخم يمكن أن يعني الفرق بين الركود والنمو الاقتصادي الإيجابي،

وسيؤدي الإعلان عن أن الاقتصاد في حالة ركود إلى انخفاض ثقة المستهلك وربما كذلك انخفاض المبيعات.

18. هل تحارب المصارف المركزية التضخم أم تتسبب به؟

غالبًا ما تذكر صفحات المصارف المركزية أن الأمر متعلق بالاستقرار المالي⁽¹⁾ وأن مهمتهم الرئيسية هي مواجهة التضخم، لكنهم لا يخبرونك أبدًا أنهم من يتسبب بالتضخم بطباعة الأموال أكثر فأكثر كل عام. ويعرف أي طالب يدرس تاريخ المال أن المصارف المركزية لم تنجح يومًا في بناء نظام أوراق نقدية دائمة من دون أن تصل إلى خسارة كبيرة في القدرة الشرائية؛ إن طباعة مزيد من المال تؤدي إلى تراجع قيمة الأوراق النقدية من العملات كلها، ووفقًا للسياناتور الأمريكي السابق رون باول (Ron Paul)، فإن ادعاء مصرف الاحتياطي الفيدرالي بأنه يحارب التضخم هو كادعاء مصانع التبغ بأنها تريد مساعدة المستهلك في الإقلاع عن التدخين.⁽²⁾

وبصرف النظر عن محاربة التضخم، توجد مهمة حيوية أخرى لمعظم المصارف المركزية هي تحفيز الاقتصاد؛ ولذلك تنمو كمية النقد المتداول كل عام، وقد كان هدف المصرف المركزي الأوروبي منذ نشأته في التسعينيات الوصول إلى نمو مالي مقداره (4%) إلى

(1) في حفل زواج عام (2012م) في أمستردام، رقص الموظفون في المصرف المركزي الهولندي على منصة متأرجحة كتب عليها كلمة (الاستقرار) بأحرف كبيرة.

(2) رون باول، نهاية مصرف الاحتياطي الفيدرالي (2009).

(5%) سنوئاً؁ ولكنه ارتفع في بضع سنوات بعد اعتماد اليورو إلى أكثر من (10%)؁ وخسرت معظم العملات الغربية أكثر من (95%) من قدرتها الشرائية في القرن الماضي وحده في أثناء النمو الهائل للدين.

تتصرف المصارف المركزية حالياً أيضاً على أنها الملاذ الأخير للإقراض؁ ونتيجة لذلك تطبع هذه المصارف كالاحتياطي الفيدرالي والمصرف المركزي الأوروبي (ECB) أكثر من تريليون دولار من الأموال الجديدة كل عام لكي تدعم حكوماتها؁ وما زالوا يدعون بأنهم يحاربون التضخم.

19. هل ثمة أحد يفهم حقاً هذا النظام المالي؟

تعمل المصارف والحكومات معاً في معظم الدول على احتكار طباعة النقود؁ ويجب أن تبقى حقيقة أن المال في أيدينا غير مدعوم بشيء على الإطلاق سوى الأمل والثقة مخفية عن الناس العاديين؁ حتى إن معظم الاقتصاديين لا يفهمون المال تماماً؁ فقط أولئك الذي درسوا الاقتصاد المالي يعرفون الأعمال الداخلية لنظامنا المالي؁ ومعظمهم ينتهي به الأمر في مجال العمل من أجل حكومته أو المصرف المركزي؛ لذلك فهم ملزمون بإبقاء أفواههم مغلقة.

ومن المناسب للمصرفيين أن ينظر العملاء للمصرف بوصفه مخزناً كبيراً يحفظ الأموال بأمان؛ فقلة من الناس يعرفون أن الأموال المطبوعة المسكوكة لا تمثل سوى نسبة صغيرة من كامل المال الموضوع

في قيد التداول، وتُظهر البحوث أنه حتى يومنا هذا، يعتقد ثلث الناس أن أكوامًا هائلة من المال تكمن في خزائن المصرف منتظرة المدَّخرين ليذهبوا إليها ويجمعوها، ولكن إذا عرف المدَّخرون حجم الخطورة الكامنة في أن أموالهم تُقرَض أكثر من ثلاثين مرة، فلربما سيفضّلون شراء الذهب؛ لذا من الأهمية القصوى بالنسبة إلى المصارف التقليل من شأن الذهب بوصفه ملاذًا آمنًا، في حين تحاول في الوقت ذاته الحفاظ على ثقة الناس في المال.

ومع ذلك فإنَّ فتح حساب في المصرف وإيداع مدخرات فيه هو من الناحية القانونية مطالبةٌ بالدين؛ ولذلك لن تُرجع الودائع إلى أصحابها فورًا في حالة إفلاس المصرف، كما هي الحال مع محفظة الأسهم أو السندات، ولكي تتأكد الحكومة أن الناس لن يسحبوا أموالهم جماعيًا فهي تضمن لكل مواطن مدَّخراته حتى مبلغ (100) ألف يورو في كل مصرف في أوروبا، و(250) ألف دولار في الولايات المتحدة، ولكن تبقى قدرة الحكومة نفسها على تغطية هذه المطالبات موضع تساؤل.

لقد سمح معظم المصرفيين الأوروبيين لأنفسهم بأن يُخدعوا تمامًا بالدعاية الأمريكية التي توحى بأن الذهب لم يعد يؤثر في النظام المالي الحالي؛ ففي هولندا أُوقفت تعاملات الذهب جميعها تقريبًا في المصارف، ولكن في سويسرا ما زال في وسعك شراء الذهب والفضة من المصارف جميعها تقريبًا.